الجمهورية ٢٣-٠٤-٢٠٢٠

سعر الدولار اذا تمّ تحريره

د. فادي خلف
خبير في الأسواق المالية

قال ونستون تشرشل: "كل شعب نسي ماضيه، كُتِبَ عليه أن يعيشه مرة اخرى". انطلاقاً من هذا القول، سألت نفسي، ماذا لو أعاد التاريخ نفسه وتحرّر سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية؟ ما قد يكون عليه سعر الصرف خلال السنين العشر القادمة؟

الجواب يبدو مستحيلاً، إلّا إذا بنينا الحسابات على محاكاة الماضي وأرقامه في الفترة ما بين العامين ١٩٨٣ – ١٩٩٢. أوليس اللبناني هو نفسه، والسياسيون ما زالوا هم أنفسهم؟ نعم هناك متغيّرات كثيرة ولكن عند تحليلها قد يلغي مفاعيل بعضها البعض الآخر، وأذكر على سبيل التعداد لا الحصر:

١٩٨٣ – ١٩٩٢: كانت الحرب قائمة ولكنها كانت تترافق مع تمويل الميليشيات من الخارج وحرّية دخول الأموال غير المشروعة على انواعها. كان القطاع المصرفي يحقّق ارباحاً ويفتح الفروع، كما كان المودع حراً بسحب ودائعه وتحويلها دون أي شرط. من ناحية اخرى لم تكن نسبة الدولرة بالمستوى التي هي عليه اليوم ولا مديونية الدولة بحجم ما نشهده اليوم.

٢٠١٩ – ٢٠٢٨: لا حرب والحمدلله. انخفض تدفق الأموال لتمويل الأحزاب بشكل كبير باستثناء جهة واحدة. تبييض الأموال انحسر بعد فرض رقابة دولية على كافة التحويلات في العالم، مع تشدّد تجاه لبنان. ربحية المصارف تتحول الى خسائر، قيود على رؤوس الأموال، مديونية القطاع العام متعثرة وقد وصلت إلى أرقام خيالية. انتهت الحرب الأهلية وحلت محلها ثورة الجياع. ما يعانيه القطاع المصرفي وتعانيه الودائع ومديونية الدولة تجعلنا نعيش اليوم حرباً مالية توازي في مآسيها أعتى الحروب.

من هذا المنطلق، أعدت بناء الأرقام بطريقة المحاكاة وبنفس نِسب تطور اسعار الدولار في الحقبة ١٩٨٣ – ١٩٩٢، ولكن انطلاقاً من سعر ١٥٠٠ ليرة للدولار الواحد وبدءاً من تشرين الاول ٢٠١٩، وقد تظهّرت الأرقام التالية:

٢٠١٩: ٢١٨٩ ليرة
٢٠٢٠: ٣٥٦٥ ليرة
٢٠٢١: ٧٢٥٩ ليرة
٢٠٢٢: ٣٤٨٩٣ ليرة (سنة التحوّلات)
٢٠٢٣: ١٨٢٤٨٦ ليرة (سنة التحوّلات الكبرى)
٢٠٢٤: ٢١٢٥٦٦ ليرة
٢٠٢٥: ٢٠٢٥٤٠ ليرة
٢٠٢٦: ٣٣٤٣٩٠ ليرة
٢٠٢٧: ٣٣٨٨٢٢ ليرة
٢٠٢٨: ١٠٦١٩٥٢ ليرة (استفحال الأزمة وإيجاد الحلول)

تفيد هذه المحاكاة أنّ نِسب الارتفاع الأكبر ستكون في السنوات ٢٠٢٢ (للصدفة تتزامن مع الانتخابات النيابية والرئاسية)، ٢٠٢٣ (حاكمية مصرف لبنان) و ٢٠٢٨ (قد تكون السنة الأخيرة للارتفاع مع بدء تصدير النفط وإيجاد الحلول). قد يجد البعض أنّ هذه الأرقام خيالية أو أقله فيها الكثير من المغالاة. ربما ولكن، هذه الأرقام تبيّن أنّ سعر الدولار سيصل خلال العام ٢٠٢٠ الى ٣٥٦٥ ليرة، وهو رقم ليس ببعيد عن الأسعار التي يتداول بها الصيارفة حالياً، فيما السنة ما زالت في بداياتها، والله أعلم ما تخبئه الأشهر المقبلة.

أما الحدّ الأدنى للاجور فسيرتفع بحسب هذه المحاكاة من ٦٧٥٠٠٠ ليرة (٤٥٠ دولاراً حالياً) ليصل بعد عشر سنوات الى ٨٧٥٦٧٠٠٠ ليرة (٨٢ دولاراً في ٢٠٢٨).

هذه الأرقام لا علاقة لها بالتوقعات، وما هي إلّا محاكاة علمية لما قد يحدث فيما لو تكرّر سيناريو الثمانينات دون متغيّرات قد تطرأ على الوضع الحالي، فهل نجد الحلول اللازمة حتى لا يعيد التاريخ نفسه؟ أم أننا أصبحنا أصلاً في صلب التاريخ؟